الأمم المتحدة

E/CN.7/2003/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 March 2003
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة السادسة والأربعون
فيينا، ٨-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
توجيهات السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

تقرير المدير التنفيذي**

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- عرض عام لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ٢٠٠٢	١-٩	٣
ثانيا- الأنشطة العملياتية	١٠-٥١	٦
ألف- افريقيا	١٠-١٨	٦
باء- أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الروسي	١٩-٢٢	٩
جيم- جنوبي آسيا	٢٣-٢٥	١٠
دال- جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ	٢٦-٣١	١١
هاء- غربي آسيا وآسيا الوسطى	٣٢-٣٨	١٣
واو- أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٩-٥١	١٦
ثالثا- الأنشطة المواضيعية والأنشطة الأخرى	٥٢-٧٠	٢٠
ألف- الانضمام للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات	٥٢-٥٥	٢٠
باء- خفض الطلب	٥٦-٦١	٢٢
جيم- قمع الاتجار بالمخدرات؛ والبحوث	٦٢-٦٩	٢٤
دال- التعاون بين الوكالات	٧٠	٢٦
رابعا- استنتاجات	٧١	٢٧

* E/CN.7/2003/1.

** تضع هذه الوثيقة في الاعتبار التطورات والمشاورات الأخيرة.

240303 V.03-81868 (A)

ملخص

منذ عام ١٩٩٨، عندما عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية العشرين المخصصة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية معا، اكتسب زخما جديدا ما تبذله الحكومات من جهود للتصدي للوضع السريع التطور المتعلق بالمخدرات غير المشروعة. وتعززت الممارسات الفضلى الهادفة إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة وتحسين علاج متعاطي المخدرات، واعتمدت تلك الممارسات على نطاق أوسع. وتوسع التعاون الدولي، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات واجراءات المكافحة فيما يتعلق بمصادر المخدرات غير المشروعة ودروب الاتجار بالمخدرات. واستمر تغيّر مناطق زراعة وانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة، وذلك ردا، في كثير من الأحيان، على نجاح جهود المكافحة ونجاح البرامج الجديدة الرامية إلى تعزيز سبل كسب المعيشة البديلة. وفي العديد من المناطق، اكتسب تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الهيف/الايدز)، ذو الصلة بذلك، زخما هائلا، فأضاف المعاناة من المرض العضال إلى آلام تعاطي المخدرات المزمن.

وقد ثابر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة — من خلال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) — على أداء دوره بصفته الوديع النهائي لتوافق الآراء السياساتي بين الدول الأعضاء حول مسائل مراقبة المخدرات، وباعتباره جهة رئيسية لتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ توافق الآراء ذاك. ويستعرض هذا التقرير أنشطة اليوندسيب الرئيسية في عام ٢٠٠٢، مع تشديد خاص على الدعم المقدم إلى الحكومات في جهودها الرامية إلى تنفيذ الولايات التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد اضطلع البرنامج بأمانة لجنة المخدرات وساعدها على تقييم الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ خطط العمل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية. وساعد البرنامج أيضا الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

وفي المجالات العملياتية، اضطلع اليوندسيب عموما، بدعم من ٢١ مكتبا ميدانيا، بدور ميسّر وحافز للتدابير التي تتخذها الحكومات في مكافحة مشكلة المخدرات. وبدأ اليوندسيب عمليات وعمل على تعزيز التعاون بين الحكومات على الصعيدين الثنائي والمتعدّد الأطراف. واستنفر اليوندسيب هيئات منظومة الأمم المتحدة، معتمدا أيضا على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

أولا- عرض عام لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ٢٠٠٢

١- في عام ٢٠٠٢، دعم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطط العمل والتدابير الواردة في الاعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة (القرار دإ-٢/٢٠، المرفق). وساعد البرنامج الدول أيضا على الامتثال لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، التي انضمت اليها حاليا جميع الدول تقريبا.

٢- وبشأن خفض عرض المخدرات، ساعد البرنامج الدول الأعضاء في ما يلي: (أ) انشاء نظم وطنية للمعلومات عن التعاطي؛ (ب) ترويج الممارسات الفضلى في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين واعادة تأهيلهم؛ (ج) تنفيذ مشاريع تؤدي إلى خفض الارتهان بالعقاقير. وفي العمل على تحقيق تلك الأهداف، تعاون البرنامج تعاونا وثيقا مع مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان عليها، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (السيكاد) التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وازداد أيضا التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (اليونيدز) فيما يتعلق بالوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الهيف/الايدز) عن طريق تعاطي المخدرات بالحقن، ولكن أحيانا كرد فعل على ذلك الانتشار.

٣- وفي الدورة الاستثنائية العشرين، كلفت الدول الأعضاء اليوندسيب بأن يضع استراتيجيات للقضاء على الزارعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات (الكوكا والأفيون والقنب) أو خفضها خفضا كبيرا بحلول عام ٢٠٠٨. وقد كان التقدم المحرز لا ينكر، وإن كان غير مطرد. فحقا عجّل معظم الحكومات في المنطقة الفرعية الآندية وفي جنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها الخطط الوطنية الرامية إلى خفض الكميات المعروضة من المواد الخام التي تستخدم لصنع المخدرات غير المشروعة. ومن النهوج التي اتبعت تشجيع الصناعات الزراعية والزراعة الحراجية القابلتين للنجاح التجاري، وكذلك الاستخدام الرشيد لموارد الأراضي المشجرة وحفظ التربة. وواصل اليوندسيب أيضا تشجيع الدول المانحة والمؤسسات الانمائية على دعم البلدان التي تزرع فيها المحاصيل غير المشروعة. فقد برهنت الأداة المتمثلة في التنمية الريفية البديلة على أنها فعالة إلى أقصى حد، وإن كان من الواضح أنها مكلّفة وأنه قد يمضي وقت طويل قبل أن تظهر نتائجها.

٤- وخلال السنوات الخمس الماضية، أحدثت الجهود الرامية إلى مكافحة الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا نتائج جديرة بالملاحظة. فقد أحرزت عدة حكومات، مثل باكستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، تقدما كبيرا في ذلك الصدد. وعلى خلاف ذلك، كانت الحالة في أفغانستان غير مستقرة. وقد أكد مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (الذي يسمى الآن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) في منشوره المعنون أفغانستان: مسح الأفيون، ٢٠٠٢[1] أن مقدارا كبيرا من زراعة خشخاش الأفيون قد حدث نتيجة لاعادة غرس خشخاش الأفيون غير المشروع أثناء تغير النظام والعمليات العسكرية ذات الصلة في النصف الثاني من عام ٢٠٠١. ولمساعدة ذلك البلد في التصدي لذلك التهديد للأمن الوطني، أعاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة افتتاح مكتبه في كابول في عام ٢٠٠٢ وشرع في طائفة واسعة من المشاريع. وبذلت جهود جديرة بالتنويه لتعزيز ادارة مكافحة المخدرات التابعة لمجلس الأمن الوطني في أفغانستان، وتقديم المساعدة في قطاعي انفاذ القوانين والعدالة الجنائية، ودعم تنسيق جهود مكافحة المخدرات مع الدول المجاورة، والاتصال بالوكالات المشاركة في الإعمار بعد انتهاء الصراع بغية ضمان أن يظل القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة أولوية لديها.

٥- وقد أعطى المزيد من الدول الأعضاء أولوية لمكافحة خطر انتشار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية انتشارا وبائيا. ودعما لتلك الجهود، قدم اليوندسيب دعما علميا للتتبع المنهجي لمحتويات أقراص ومساحيق المنشطات الأمفيتامينية التي تضبط، أي تحديد ملامحها ووضع جداول بها، كطريقة لتعقّب أصلها. وعلاوة على ذلك، بدأ اليوندسيب وضع خيارات لاستحداث غرفة مقاصة عالمية لتعميم المعلومات عن مختلف جوانب مشكلة المنشطات الأمفيتامينية. وتمثل تطور آخر جدير بالملاحظة، يهدف إلى الحد من صنع العقاقير غير المشروعة، في اطلاق الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات مشروع بريزم الرامي إلى رصد السلائف الكيميائية الرئيسية المستخدمة في صنع المنشطات الأمفيتامينية.

٦- ويتزايد ارتباط الاتجار بالمخدرات بالجريمة المنظمة والارهاب الدولي، عابرا الحدود السياسية والثقافية. ولذلك يجب أن يكافح الاتجار بالمخدرات في موضع تفاعله مع المظاهر الأخرى للجريمة المنظمة. ومن أجل التصدي بنجاح لهذه الاتجاهات الجديدة، أخذ اليوندسيب في الاستفادة بالفعل من اعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي وضع في أواخر عام ٢٠٠٢ الأولويات العملياتية التالية التي توفر مبادئ توجيهية للعمليات على المدى المتوسط:

(أ) اتباع نهج متكامل ازاء مسائل المخدرات والجريمة والارهاب؛

(ب) وضع مسألتي المخدرات والجريمة ضمن سياق التنمية المستدامة؛

(ج) الموازنة بين أنشطة الوقاية وأنشطة الانفاذ؛

(د) اختيار العمليات على أساس المعرفة والرؤية الاستراتيجية؛

(ه) المساعدة على انشاء مؤسسات تروج الممارسات الفضلى الدولية؛

(و) توجيه الموارد صوب استغلال قوة الشراكة.

ويجري الآن، بعد مشاورات مع الدول الأعضاء، تنفيذ عملية اعادة تنظيم المكتب.

٧- ويلزم الوفاء بعدة شروط تمكينية من أجل تنفيذ الأولويات العملياتية تنفيذا فعالا. فمن المهم في المقام الأول، ضرورة وجود تمويل سليم ومستقر وقابل للتنبؤ به. وبالترافق مع ذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز مساءليته ومصداقيته وشفافيته — وهذا جوهر تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة في المكتب. ومن أجل تحسين التشكيل الخاص بالموارد وبالتنفيذ في مجال المساعدة التقنية، تجري اعادة النظر في شبكة المكاتب الميدانية.

٨- وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة في التنفيذ، لم تنقح الايرادات الاجمالية من التبرعات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلا بزيادة أقل من ١ مليون دولار (من ١٣٦,٣ مليون دولار إلى ١٣٧,٢ مليون دولار). ونقحت ايرادات الأغراض العامة إلى الأسفل (بمبلغ ٥ ملايين دولار) بينما ارتفعت ايرادات الأغراض الخاصة (أو المخصصة الغرض) (بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار). كما ان عدم كفاية التبرعات غير المخصصة الغرض ستؤدي إلى انخفاض رصيد أموال الأغراض العامة (إلى ٥,٣ ملايين دولار بنهاية عام ٢٠٠٣)؛ وهذا المبلغ أقل من المبلغ اللازم للحفاظ على التدفقات النقدية الكافية وهو ٨ ملايين دولار. وسيزيد ذلك من تقييد تدفق الموارد في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بحيث تتزايد صعوبة ادارة البرنامج، بما في ذلك القدرة على ابرام عقود للموظفين تزيد مدتها على ستة أشهر.

٩- وقد نشط عدد من الدول الأعضاء في تبنّي المطالبات بأن يعود البرنامج إلى القابلية للتنبؤ من الناحية المالية، ولا سيما الضرورة العاجلة لاعادة بناء رصيد أموال الأغراض العامة إلى المستوى الذي كان عليه طوال تاريخه (وهو نحو ١٥ مليون دولار). وسيسمح ذلك بتمويل الأنشطة الأساسية (المكلّف بها) التي لا تحصل على أموال مخصصة الغرض، وسيوفر

المرونة العملياتية اللازمة لتمويل ميزانية الدعم وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة المخدرات.

ثانيا- الأنشطة العملياتية

ألف- افريقيا

يتعاطى عدد يقدّر بأكثر من ٣٢ مليون افريقي المخدرات، معظمهم يتعاطون القنّب. ويستخدم المتجرون بالمخدرات والشبكات الاجرامية المنظمة عدة مناطق فرعية افريقية لاعادة شحن المخدرات غير المشروعة المهرّبة من مناطق الانتاج إلى الأسواق غير المشروعة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وظلت افريقيا خالية إلى حد كبير من الزراعة الواسعة النطاق للمحاصيل غير المشروعة، باستثناء زراعة القنّب. وبالنظر إلى الضغوط الاجتماعية – الاقتصادية التي تواجهها الدول الافريقية، سلّم البرنامج بأن افريقيا تحتاج إلى المزيد من الدعم لتحسين الحالة. وسيواصل اليوندسيب، بالتعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا ومع المنظمات الاقليمية، تشجيع ادراج مسائل مكافحة المخدرات في تنمية القارة. وعلى وجه الخصوص، يلزم أن تكون مكافحة المخدرات جزءا من مكافحة الأشكال المختلفة للسلوك غير الاجتماعي، التي تتعلق أساسا، في افريقيا، بالفساد والجريمة والعنف.

١٠- تعاون اليوندسيب مع الاتحاد الافريقي على تنظيم المؤتمر الوزاري المعني بمكافحة المخدرات في افريقيا، الذي عقد في ياموسوكورو في أيار/مايو ٢٠٠٢. وتدعو خطة العمل المتعلقة بمكافحة المخدرات في افريقيا، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، التي نتجت عن المؤتمر، والتي أقرها لاحقا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المعقودة في دربان، جنوب افريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، إلى ادراج تدابير قوية لمكافحة المخدرات في اطار زمني محدد. وباعتماد خطة العمل المتعلقة بمكافحة المخدرات في افريقيا، أرسي أساس سليم سيتيح لبرامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في افريقيا أن تتطور بقوة أكبر. فالاحتياج موجود، وجرى العمل على صوغ الأدوات؛ وما زالت الاحتياجات من الموارد والقدرات الاستيعابية هي الشاغل الرئيسي. والتمويل الذي يمكن التنبؤ به هو مفتاح الحل.

١١- ونظمت حلقة عمل في آب/أغسطس ٢٠٠٢ لبدء برنامج لمكافحة المخدرات والجريمة للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (السادك)، مثّلت فيها ١١ دولة. ووضع اليوندسيب لاحقا مبادرة اقليمية مدتها خمس سنوات. وفي الجنوب الافريقي وشرق افريقيا، درّب البرنامج قضاة ووكلاء نيابة عامة وقضاة صلح من ١٩ بلدا. وعقدت دورات منتظمة للتدريب والاستعراض والتخطيط، بالتعاون مع السادك.

١٢- وأولت حكومات البلدان الافريقية مزيدا من الأولوية لمكافحة تعاطي المخدرات. وركزت أنشطة خفض الطلب في افريقيا على مساعدة الشباب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين بها. وفي المراكز الحضرية، انصب التركيز على فئات العاطلين عن العمل والمهمّشين، الذين يحتمل بقدر أكبر أن تغريهم فكرة تعاطي المخدرات أو الأرباح السريعة التي يتيحها الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة الاجرامية. وتركزت التدابير على من يعيشون في مدن الأكواخ، و (في جنوب افريقيا خاصة) بلديات الأكواخ، وتوجد خطط مستقبلية للفئات المتضررة تضررا شديدا من الحروب والصراعات، مثل الجنود الأطفال، التي أجبرها العنف وادمان المخدرات على المشاركة النشطة في الصراعات.

١٣- وقد واصل اليوندسيب دعم خدمات علاج واعادة تأهيل مختارة، ولا سيما البرامج المعنية بالهيف/الايدز وتعاطي المخدرات. وفي أواخر عام ٢٠٠٢ وسّع البرنامج الاسترشادي الخاص بشبكات الخبراء المحلية لخفض الطلب لكي يشمل شرق افريقيا وغربها. واجتمع أعضاء شبكة الخبراء المحلية لشرق افريقيا مرتين أثناء السنة، واتفقوا على منشور حول التدخلات الوقائية فيما بين الأقران وحول العلاج واعادة التأهيل. وفي غرب افريقيا، بدأ اليوندسيب أنشطة لخفض الطلب تشمل تسعة بلدان. وبدأ في عام ٢٠٠٢ اجراء تقييم لمراكز العلاج واعادة التأهيل في نيجيريا. وفي الوقت نفسه، درّب اليوندسيب ١٣٠ شخصا من المنظمات غير الحكومية والحكومات وقدم دعما مباشرا لأنشطة خفض الطلب والوقاية في أوغندا وجيبوتي وسيشيل.

١٤- وسينتفع برنامج خفض الطلب في افريقيا اذا وفرت له احصائيات أفضل ومعرفة أفضل عن تعاطي المخدرات. ومن أجل تحسين الحالة، أعد اليوندسيب مشروعا لخفض الطلب على نطاق افريقيا سيدعم جمع وتحليل البيانات الوبائية. ووفر البرنامج دراية فنية في مجال خفض الطلب على الصعيد الميداني للحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والاتحاد الافريقي، ووسّع نطاق تدابيره في اطار البرنامج العالمي لتقدير مدى تعاطي المخدرات. ويسهم ذلك الجمع المتزايد بين تحسين فهم المسائل وزيادة الدعم العملياتي في

زيادة تكامل أنشطة خفض الطلب، ويتصدى أيضا لمشكلة أكثر حرجا وهي الصلة بين تعاطي المخدرات والهيف/الايدز.

١٥- وصلة وباء الهيف/الايدز في افريقيا بحقن المخدرات أقل مما هي عليه في المناطق الأخرى. غير أن التفاعل بينهما موجود، والمخاطر لا يمكن أن يبالغ فيها. ونتيجة لذلك، بُدئت المبادرة المشتركة بين اليوندسيب واليونيدز في افريقيا باجراء تقييم واسع النطاق للمخاطر ذات الصلة وباتخاذ تدابير وقائية في عدة بلدان. ويهدف مشروع جديد آخر إلى دعم ستة بلدان في غرب افريقيا أدرجت في خطط عملها الوطنية مبادرات لخفض طلب المخدرات ذي الصلة بالهيف.

١٦- وتم استنفار منظمات المجتمع المدني الشريكة. وقدمت منح صغيرة إلى منظمات حكومية في ثمانية بلدان افريقية لدعم الأنشطة التي تستهدف تعاطي المخدرات والهيف/الايدز. وفي جنوب افريقيا تعاونت مع اليوندسيب المنظمات الحكومية وغير الحكومية، متحالفة مع مجموعات وسائط الاعلام، في القيام بحملات في جميع أنحاء القطر للتوعية بتينك المشكلتين.

١٧- ووسّع مشروع لمراقبة الموانئ البحرية بدأه اليوندسيب ومجلس التعاون الجمركي (الذي يسمى أيضا المنظمة العالمية للجمارك) لشرق افريقيا والجنوب الافريقي ليشمل أفرقة جديدة لمراقبة الموانئ في جنوب افريقيا وموريشيوس. وقدم اليوندسيب خدمات استشارية وتدريبا لأفرقة مراقبة الموانئ لمدينة الكاب وجوهانسبرغ وبورت اليزابيث في جنوب افريقيا وبورت لويس في موريشيوس. وأفادت جميع وحدات مراقبة الموانئ التي أنشئت في اطار المبادرة عن ازدياد في مضبوطات المخدرات. وأجري تقييم مشترك بين اليوندسيب والخبراء الوطنيين وأصحاب المصلحة المحليين للنقاط الحدودية البرية الرئيسية في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وسوازيلند وموزامبيق، وحددت تدابير لكل نقطة حدودية. وعلاوة على ذلك استحدث تدريب ووفرت معدات في مجال انفاذ القوانين في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وسوازيلند وملاوي وموزامبيق في عام ٢٠٠٢.

١٦- وانتهت في منتصف عام ٢٠٠٢ المرحلة الأولى من المشروع الرامي إلى تعزيز مراقبة العقاقير المشروعة في شرق افريقيا. وأكد تقييم فني خارجي التحسن الذي حدث في نظام مراقبة العقاقير المشروعة في ثلاثة من البلدان الأربعة التي طبق فيها المشروع على سبيل الاسترشاد، وهي اثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي غرب افريقيا شرع، بمساعدة من الحكومة النيجيرية، في خطط لانشاء أكاديمية اقليمية للتدريب على انفاذ القوانين. وفي شمال افريقيا، بدئ بنجاح في مشروعين وطنيين في الجماهيرية العربية الليبية والمغرب.

باء- أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الروسي

تواجه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الروسي تحديات متزايدة مرتبطة بالاتجار بالمخدرات وعبورها بصفة غير مشروعة، كما تواجه بازدياد تعاطي المخدرات. وتتمثل مهمة بالغة الصعوبة والالحاح في وقف الاتجاه الصاعد في انتشار الهيف/الايدز من خلال تعاطي المخدرات بالحقن، وتحويله إلى اتجاه هابط.

وينشأ شاغل رئيسي من أن المرافق العلاجية الخاصة بمتعاطي المخدرات ومرضى الهيف/الايدز في المنطقة لا ترقى بعد إلى المستويات اللازمة لتحويل العلاج من أحدهما إلى وقاية من الآخر. والمشكلة حادة وذات خطورة اجتماعية، لأن مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات والمصابين بعدوى الهيف/الايدز يُحبسون أحيانا في نفس المباني. وفي غياب المرافق العلاجية الكافية، تسهم هذه التفاعلات في انتشار الهيف/الايدز.

ويتعلق أحد العناصر الجديرة بالملاحظة في المنطقة بانتشار الاتجار بالمخدرات. فالجماعات الاجرامية في أي منطقة أخرى لم تتمكن من استحداث دروب جديدة وأسواق غير مشروعة جديدة للاتجار بالمخدرات بالسرعة والكفاءة التي تم بها ذلك في بلدان أوروبا الشرقية والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

١٩- حفز اليوندسيب ودعم، في جميع أنحاء المنطقة، تطوير النظم الوطنية لرصد تعاطي المخدرات. ووضع البرنامج، بالتعاون مع اليونيدز، نظما اقليمية لجمع البيانات عن الوقاية من الهيف/الايدز والخدمات المتنوعة لمتعاطي المخدرات. ومحّصت الممارسات الفضلى المعتمدة في المناطق الأخرى وجهزت لاستيعابها في المنطقة، وخصوصا بعد أن تولت البلدان الرئيسية الريادة في التصدي للمشاكل.

٢٠- واكتسب التعاون عبر الحدود في انفاذ قوانين المخدرات زخما جديدا. وأكد تقييم مستقل لبرنامج تابع لليوندسيب (موّله برنامج فاريه (Phare) ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) يهدف إلى تعزيز قدرات مكافحة المخدرات في جنوب شرقي أوروبا انخفاض عرض المخدرات غير المشروعة، وأن ذلك البرنامج أسهم اسهاما

مباشرا في ضبط كميات كبيرة من المخدرات. وفي ذلك السياق، تلقى أكثر من ١ ٠٠٠ ضابط تدريبا وحصلوا على معدات.

٢١- ودعم اليوندسيب تطوير قدرات الاستخبارات الجنائية في البوسنة والهرسك وفي صربيا والجبل الأسود. كما ساهم في تعزيز القدرات في بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا. وساعد البرنامج أجهزة انفاذ القوانين في ألبانيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات في المناطق الحدودية البرية بغية قطع جزء من درب البلقان، وأدى ذلك إلى ازدياد مضبوطات المخدرات. وفي بلدان البلطيق الثلاثة جميعها (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) ساعد اليوندسيب في استحداث مقررات تعليمية جديدة للتوعية بالوقاية من تعاطي المخدرات من خلال تشجيع الأساليب المعيشية الصحية وبدائل التعاطي.

٢٢- وفي عام ٢٠٠٢ لم تجتذب أنشطة اليوندسيب في الاتحاد الروسي تمويلا خارجيا كافيا، مقارنة بحجم البلد وتعقّد التحديات. وكان من المعالم البارزة لبرنامج الحكومة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ دعم الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، مع التشديد بالطبع على الوقاية من الهيف/الايدز. وساهم البرنامج أيضا في قمع الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة من خلال التدريب المتخصص على انفاذ القوانين في الاتحاد الروسي والدول الأخرى الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة. وقدم اليوندسيب المساعدة في تحسين القدرة الرقابية لسلاح الحدود الاتحادي الروسي على الحدود مع أفغانستان وطاجيكستان، وأدى ذلك إلى ازدياد مضبوطات المخدرات.

جيم- جنوبي آسيا

عملا على تحسين فهم مسائل تعاطي المخدرات في الهند، أجري استقصاء وطني لتقييم اتجاهات التعاطي أوشك على الاكتمال. ويشتمل الاستقصاء على تقييمات سريعة في ١٤ مدينة، واستقصاء وطني للأسر المعيشية، ونظام لرصد تعاطي المخدرات، ودراسات مواضيعية مركزة المجال عن تعاطي المخدرات بين فئات مستهدفة مختلفة شديدة التعرّض للخطر.

٢٣- تعاون اليوندسيب مع المركز الوطني الهندي لمنع تعاطي المخدرات وثمانية مراكز اقليمية للموارد والتدريب أصبحت عاملة تماما، فأشرك نحو ٢ ٠٠٠ من مقدمي الخدمات في الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات واعادة تأهيل المتعاطين. وأعدت أدلة تدريبية وكتيبات ارشادية للميسرين حول خفض طلب المخدرات والمسائل المتعلقة بالهيف/الايدز. وأقيمت

شراكات مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية، ونظم معرض متنقل لكبار الفنانين بغية التوعية بالمشاكل المتصلة بالمخدرات.

٢٤- وعمل اليوندسيب في تعاون وثيق مع اليونيدز في جنوبي آسيا من أجل التوعية بانتشار الهيف/الايدز بين متعاطي المخدرات. وبدأ البرنامج مشروعين دون اقليميين لزيادة قدرة المنظمات الحكومية وغير الحكومية على مكافحة الهيف/الايدز. وكان أحد المشاريع متعلقا بادراج شواغل الهيف/الايدز في الحد من سلوك المجازفة لدى الشباب المتعاطي للمخدرات، بالاعتماد على اقامة الشبكات الشعبية.

٢٥- وفي بنغلاديش وسري لانكا، أجرى البرنامج استقصاءات شاملة لتعاطي الأفيونيات. وأجريت تقييمات سريعة في ملديف، كمساهمة في وضع خطة رئيسية لمكافحة المخدرات. وفي سري لانكا، عقد اليوندسيب ومنظمة الصحة العالمية مشاورتين دون اقليميتين من أجل زيادة القدرة الوطنية في مجال خفض طلب المخدرات. وباكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند، قدم تدريب لموظفي انفاذ قوانين المخدرات وموظفي المراقبة، بمن فيهم المسؤولون عن مراقبة السلائف، وساهم ذلك في زيادة المضبوطات.

دال- جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ

توجد في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ جميع الجوانب الرئيسية لمشكلة المخدرات غير المشروعة، من زراعة المحاصيل غير المشروعة إلى انتاج أو صنع العقاقير غير المشروعة، بما فيها العقاقير الاصطناعية، ومن الاتجار بالمخدرات إلى تعاطيها. وتوجد الآن خشية من أن تعاطي المخدرات بالحقن يؤدي حاليا إلى انتشار سريع للهيف/الايدز. وجنوب شرقي آسيا من المصادر غير المشروعة الرئيسية للأفيون والهيروين، وميانمار ثاني أكبر منتج لهما في العالم (بعد أفغانستان)، تليها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد واصل اليوندسيب دعم برامج التنمية البديلة، وخصوصا في مجال اقامة نظم وطنية لرصد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة.

٢٦- في ميانمار، قدّر مسح خشخاش الأفيون لعام ٢٠٠٢ المساحة المزروعة به بـ ٤٠٠ ٨١ هكتار، أي أقل منها في عام ١٩٩٦ بنحو ٥٠ في المائة. ومن جراء تعزيز الضوابط الرقابية من جانب السلطات المركزية والمحلية، والمساعدة المقدمة من اليوندسيب، والظروف الجوية غير المؤاتية، انخفضت تقديرات انتاج الأفيون إلى ٨٢٨ طنا، أي أقل مما

كانت عليه في عام ٢٠٠١ بنحو ٢٥ في المائة. وأدت أنشطة التنمية البديلة المستندة إلى المجتمع المحلي في منطقة وا، التي شجعها اليوندسيب بنشاط عارم، إلى خفض بنسبة ٣٠ في المائة في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في المنطقة التي يغطيها المشروع. وسادت أيضا الاعتبارات الصحية، حيث واصل اليوندسيب، مع اليونيدز، دعم اجراء البحوث والدراسات التحليلية وتبادل المعلومات حول الصلة بين تعاطي المخدرات والهيف/الايدز، علاوة على تدريب المعلمين بشأن آثاره القاتلة. ومن خلال تشجيع المبادرات الرامية إلى مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة وصنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطي المخدرات، يسهم البرنامج في الوفاق الوطني ويحدث تأثيرا يتجاوز مكافحة المخدرات.

٢٧- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قدّر المسح الوطني للأفيون أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في عام ٢٠٠٢ تزيد على ٠٠٠ ١٤ هكتار، بانخفاض ملحوظ عما كانت عليه في السنوات السابقة، ولا سيما في المقاطعات التي تنفذ فيها مشاريع التنمية البديلة القائمة على المجتمع المحلي. وسجلت الدراسة نفسها انخفاضا بقرابة ١٠ في المائة في تعاطي الأفيون مقارنة بعام ٢٠٠١. وربما تكون عناصر الأنشطة المدرّة للدخل والصحة والتعليم في مشاريع اليوندسيب للتنمية البديلة قد سببت ذلك الانخفاض من خلال توفير الفرص الاقتصادية المستدامة وتعزيز الوعي بمشاكل المخدرات. وساهمت أنشطة اليوندسيب الدعوية في زيادة مشاركة البلدان والمؤسسات الدولية المانحة في البرامج الوطنية للقضاء على الأفيون.

٢٨- وفي عام ٢٠٠١، بلغت المساحة الاجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون في فييت نام ٣٢٤ هكتارا، مقارنة بـ ١٩٩ ٢١ هكتارا في عام ١٩٩٢. وبدأ اليوندسيب في منتصف عام ٢٠٠٢ المرحلة الثانية من أنشطة التنمية البديلة في منطقة كي سون، الهادفة إلى الحيلولة دون عودة زراعة خشخاش الأفيون إلى الظهور.

٢٩- وازداد التعاون الاقليمي في مسائل مكافحة المخدرات بين الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات، المبرمة بين بلدان منطقة الميكونغ في عام ١٩٩٣. ومن أجل تعزيز التعاون عبر الحدود، زوّد اليوندسيب ضباط الحدود بمعدات اتصالات و "كلاب تشمم" (كلاب مدرّبة على العثور على المخدرات) ووسائل نقل. وأقيم اثنان وعشرون مركزا حاسوبيا للتدريب، ودرّب ١٠٠ من موظفي انفاذ القوانين. وللتصدي لعلو مستوى تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، شرع في مشاريع دون اقليمية لتحسين جمع البيانات ولاعداد أنشطة وقاية أولية. وللمساعدة على القضاء على زراعة خشخاش الأفيون، أنشئ محفل

اقليمي لتمكين المهنيين الممارسين وصانعي السياسات ذوي الخبرة في التنمية البديلة من تبادل المعلومات حول الممارسات الفضلى. وبعد اعتماد خطة عمل عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) والصين ردا على العقاقير الخطرة (خطة عمل أكورد)، شرعت الصين والدول العشر الأعضاء في الآسيان في تنفيذ خطة الأعمال السنوية الأولى، المشتملة على أربع فرق عمل، بمساعدة من اليوندسيب. ويدعم البرنامج أيضا الجهود الحكومية الرامية إلى منع غسل الأموال.

٣٠- ودعم اليوندسيب تنفيذ الأهداف الوطنية لمكافحة المخدرات. ففي كمبوديا، قدم اليوندسيب تدريبا ومعدات لأمانة السلطة الوطنية لمكافحة المخدرات، المسؤولة عن التخطيط والاجراءات العملياتية والادارية والتنسيقية. وتلقت فييت نام وكمبوديا وميانمار مساعدة في صوغ تشريعات وطنية لمكافحة المخدرات تتوافق مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وفي فييت نام، ساعد اليوندسيب في اعداد الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات، التي تغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وعلى سبيل متابعة حلقة عمل عقدت مؤخرا، تشارك أكثر من اثنتي عشرة منظمة في أنشطة، ينسقها اليوندسيب، تستهدف المجتمعات المحلية الشمالية النائية.

٣١- وبالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في اندونيسيا، ساعد البرنامج في اجراء استعراض للتخطيط الوطني لمكافحة المخدرات. ونظمت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالقابلية لتعاطي المخدرات والاصابة بالهيف/الايدز، التي تعمل بالتشارك بين اليوندسيب واليونيدز، أنشطة تبادل معلومات وتقديم دعم تقني من أجل منع انتشار الهيف/ الايدز. وأشرك اليوندسيب أيضا المنظمات غير الحكومية في مكافحة انتشار الهيف/الايدز من خلال تعاطي المخدرات بالحقن.

هاء- غربي آسيا وآسيا الوسطى

يرزح غرب ووسط آسيا، على مدى عدد من السنين، في حالة اضطراب. وقد تضررت بعض المناطق فيهما من ظهور الانتاج غير المشروع للمواد الأفيونية الخام والجريمة المنظمة والعنف الارهابي بصورة درامية من جديد. واستؤنف انتاج الأفيون في أفغانستان بمعدل عال بحيث يشكل ثلاثة أرباع الانتاج العالمي من الأفيون. ويقدر اجمالي مساحة الأراضي المستغلة في زراعة خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠١ بـ ٠٠٠ ٧٤ هكتار، وقد وصلت غلتها إلى ٤٠٠ ٣ طن من الأفيون في عام ٢٠٠٢.

٣٢- استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استراتيجية شاملة بشأن التصدي لمسائل المخدرات غير المشروعة والجريمة في أفغانستان. وحددت هذه الاستراتيجية خمس مجالات ذات أولوية هي: (أ) الاطار القانوني والقضائي؛ (ب) وانفاذ القوانين؛ (ج) وادماج قضايا المخدرات في السياق الرئيسي للمساعدة الانمائية؛ (د) وخفض الطلب؛ (ه) والرصد. واستطاع اليوندسيب الجمع بين المساعدة التي تقدم إلى كل من الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار بالمخدرات والحد من تعاطي المخدرات. ويقدم اليوندسيب المساعدة الاستشارية والتقنية في أفغانستان إلى ادارة مكافحة المخدرات التابعة لمجلس الأمن الوطني، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة اعادة التأهيل الريفي والتنمية الريفية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التربية. ويسدي اليوندسيب المشورة أيضا فيما يتعلق بمسائل المخدرات إلى الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان.

٣٣- وتم تقييم دور القروض الصغرى كبديل تمويلي لقروض المرابين. وفي غضون العام، استكمل تحليل أوضح اقتصاديات الأفيون في أفغانستان والبلدان المجاورة. وحلل البحث المنطق المنحرف السائد في السوق، لكي يتسنى وضع بدائل منفردة لكل من مكوناته المتمثلة في: قرارات المزارعين، والأنشطة التي تقوم بها النساء والأطفال في حقول خشخاش الأفيون، ودور المرابين الذين يمولون المخدرات، والحاجة إلى تعزيز المشروعية في التعامل في الأسواق، والحضور الثابت لأمراء الحرب الذين يتمولون من عوائد المخدرات.

٣٤- وظلت الحالة في غرب ووسط آسيا تثير قلقا متزايدا بسبب الخطر الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها والناجم عن تهريب المخدرات من أفغانستان وصلاته بالجريمة المنظمة والارهاب الدولي. ومنذ أن أصبحت آسيا الوسطى أحد الدروب الرئيسية لتهريب المخدرات من أفغانستان، ركز اليوندسيب جهوده على مساعدة حكومات دول آسيا الوسطى على تعزيز قدراتها في مكافحة المخدرات. وتواصل استخدام الاطار البرنامجي الاستراتيجي الشامل لتعزيز قدرات مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في آسيا الوسطى، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، في ارشاد الجهود الوطنية والمبادرات الاقليمية بشأن التصدي لمشكلة المخدرات. وجرى تناول مسائل خفض الطلب على المخدرات في آسيا الوسطى في المؤتمر الاقليمي المعني بتعاطي المخدرات في آسيا الوسطى الذي عقد في طشقند في حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ واستعراض نتائج التقييمات السريعة لتعاطي المخدرات والاحتياجات، في كل بلد؛ وحددت الأولويات لأنشطة المستقبل، مع التركيز على زيادة التعاون فيما بين الوكالات.

٣٥- وواصل اليوندسيب المساعدة في مجال تعزيز قدرات التحقيق لهيئات مراقبة المخدرات وانفاذ القوانين وكذلك في مجال تشديد الضوابط الحدودية في آسيا الوسطى. ودعم البرنامج التعاون فيما بين الوكالات على المستوى الوطني، في مجالات مثل قدرات المراقبة الحدودية والتحقيق في طاجيكستان. وفضلا عن ذلك، حفز اليوندسيب أو دعم ابرام اتفاقات تعاون عدة بين الحكومات في المنطقة، مثل الاتفاق المعقود بين جهاز مكافحة المخدرات في طاجيكستان وسلاح الحدود الاتحادي في الاتحاد الروسي، وكذلك مع نظرائهما في أفغانستان.

٣٦- وفي جمهورية ايران الاسلامية، وفر اليوندسيب الدعم للبرامج الوطنية لمكافحة المخدرات ويسر التفاعل بين الأجهزة الايرانية لمكافحة المخدرات ونظرائها في البلدان الأخرى. وتركز الاهتمام على مكافحة الاتجار بالمخدرات المهربة من أفغانستان وعلى المرور العابر للمخدرات في اتجاه منطقة القوقاز والخليج الفارسي. وتمثل مجال تركيز ثان في تعزيز القدرة على التصدي للتحديات التي يثيرها تعاطي المخدرات والاتجار بها، بالاعتماد على مشاركة المجتمع المدني. وتم تنفيذ أنشطة الدعوة وأنشطة التعاون التقني بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي.

٣٧- وفي باكستان، وبدعم من اليوندسيب، تم تحقيق نجاح كبير في مساعدة البلد على القضاء على زراعة خشخاش الأفيون. وشملت الأنشطة في هذا الصدد تعزيز أجهزة انفاذ القوانين، وتحسين أداء مختبرات فحص المخدرات، وتقييم حجم غسل الأموال. وواصل اليوندسيب تنفيذ برنامجه الشامل الثلاثي السنوات لخفض الطلب على المخدرات في باكستان، الذي يتألف من الوقاية من تعاطي المخدرات وتعزيز الخدمات الخاصة بمعالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات.

٣٨- وفي اطار برنامج التعاون دون الاقليمي لمكافحة المخدرات في الشرق الأوسط، ركز اليوندسيب على تعزيز القدرات الخاصة بمعالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات، فوّفر دورات تدريبية متخصصة وأنشأ مركزا للتدريب أثناء الخدمة. وفي منتصف عام ٢٠٠٢، دعم اليوندسيب الارتقاء بنظام مراقبة المخدرات المشروعة في الأردن ولبنان ومصر فضلا عن دعمه أنشطة لتعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات في صفوف أطفال الشوارع في مصر. وأجريت دراسات تقييمية سريعة لحالة تعاطي المخدرات في الأردن ولبنان ومصر.

واو- أمريكا اللاتينية و الكاريبي

تشمل أمريكا اللاتينية و الكاريبي بلدانا لديها خبرات متباينة فيما يتعلق بمكافحة المخدرات. وقد حققت ثلاثة بلدان آندية كانت قد تأثرت باتساع نطاق زراعة شجيرة الكوكا وتكريرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة نتائج مشجعة في كبح جماح هذه المشاكل على مدى الأعوام القليلة الماضية. أما بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية فليست لديها خبرة، أو لديها خبرة قليلة، في التعامل مع مشكلة انتاج المخدرات غير المشروعة. وتتأثر بعض البلدان في المنطقة تأثرا شديدا بتعاطي المخدرات، والهيف/الايدز والاتجار بالمخدرات، وجرائم العنف، في مناطق حضرية معينة.

وقد أصبحت بلدان أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، الواقعة بين المناطق الرئيسية المنتجة للمخدرات في نصف الكرة الجنوبي والمراكز الرئيسية المستهلكة للمخدرات في الشمال، عرضة للاتجار بالمخدرات وتعاطيها وغسل الأموال.

٣٩- في الكاريبي، وفر اليوندسيب دعما سياساتيا وتقنيا لوضع استراتيجية بشأن المخدرات والجريمة أقرها الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، المعقود في جورج تاون في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ وتمثل هذه الاستراتيجية متابعة لخطة عمل باربادوس لعام ١٩٩٦ للتنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في الكاريبي. وبدعم من اليوندسيب، استكمل المؤتمر الكاريبي للكنائس دورات تدريبية ووزع مجموعات معلومات بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات، في حين استهلت برامج لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات في خمسة بلدان تشمل ٣٠ جهة اتصال. ووضعت كوبا مخططات لتدريب المدربين في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، مستهدفة أشخاصا من المهنتين الطبية والتعليمية.

٤٠- وفي أمريكا الوسطى، عمل اليوندسيب على نحو وثيق مع لجان مراقبة المخدرات في وضع خطة العمل دون الاقليمية الأولى لمكافحة المخدرات، المقرر استهلالها في عام ٢٠٠٣. وتم تدريب أشخاص من ١٨ بلدا على الوقاية من تعاطي المخدرات وعلى أفضل الممارسات في خفض الطلب. ووضعت نيكاراغوا وهندوراس معايير دنيا في مجال معالجة متعاطي المخدرات. وفي نيكاراغوا، تلقى ٣٠٠ من العاملين في مجال التوعية والارشاد دروسا في كيفية تصميم وتنفيذ برامج وقاية قائمة على المجتمعات المحلية تستهدف الأطفال والمراهقين

المعرضين لأخطار تعاطي المخدرات أو الاستغلال الجنسي. وفي المكسيك، دعم اليوندسيب تشييد مركز لمعالجة متعاطي المخدرات في توكستلا غوتييريز، ووضع أدلة تدريبية، وعمل على نحو وثيق مع المجتمعات المحلية لتعزيز خدمات علاج المتعاطين.

٤١- وارتقت بوليفيا بنظامها الخاص بتعقب المعلومات اللازمة لأنشطة مكافحة المخدرات. وفي كولومبيا، حيث يظل دعم تطبيق لامركزية الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات احدى أولويات اليوندسيب، يواصل العمل جميع أجهزة ولجان المراقبة الاقليمية الـ ٢٨ المنشأة بدعم من البرنامج في عام ١٩٩٩. وفي بيرو، أعيد هيكلة اللجنة الوطنية لمراقبة المخدرات فضلا عن توسيع ولايتها لتشمل تدابير اعتراض سبيل شحنات المخدرات غير المشروعة والقضاء على المحاصيل غير المشروعة. وأسدى اليوندسيب المشورة التقنية في هذا الصدد.

٤٢- وفي البرازيل، ظل من بين الأولويات البرنامج الكبير المدعوم من اليوندسيب للوقاية من الهيف/الايدز المتصلين بالمخدرات، والذي ينطوي على المشاركة المباشرة من جانب متعاطي المخدرات بالحقن. وبالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، نفذ اليوندسيب ما مجموعه ٢٥٨ "مشروعا فرعيا" للوقاية من انتشار هذا المرض وللارتقاء بالقدرات التقنية لـ ٢٠٨ مراكز توفر المشورة والفحص للمصابين بالهيف/الايدز ومتعاطي المخدرات. ويشمل نشاط البرنامج المساجين. وبمشاركة أكثر من ٠٠٠ ٣ من خبراء وعاملين اجتماعيين برازيليين، وصل البرنامج إلى ٧٠ في المائة من المدارس الحكومية في البرازيل.

٤٣- وتظل الوقاية من تعاطي المخدرات والقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة أولويتين توأمين في بوليفيا، حيث يدعم اليوندسيب برنامجا تعليميا في اطار تدريب المعلمين. وتم حتى الآن تدريب ٧٩٠ مديرا لمعاهد تعليمية و ٠٠٠ ٣ معلم في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات. ونتيجة لذلك، أدخلت المدارس في بوليفيا موضوع الوقاية من تعاطي المخدرات ضمن مناهجها، وتم الوصول إلى ٠٠٠ ٧٥ طالب من خلال البرنامج. وفي بيرو، يتواصل العمل في مشروع مماثل. وخلال العام قيد الاستعراض، شملت ٢٢٨ مدرسة ابتدائية أخرى ببرنامج الوقاية من تعاطي المخدرات. وتلقى مديرو المدارس والمعلمون على حد السواء تدريبا في عام ٢٠٠٢، وتم أيضا تدريب معلمين للعمل مستقبلا في كليات تدريب المعلمين.

٤٤- وبمقتضى مذكرة التفاهم بشأن التعاون على مكافحة المخدرات بين الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي، استهلت استقصاءات حول تعاطي المخدرات مستهدفة طلاب المدارس. وفي بيرو، استهل استقصاء وطني حول تعاطي المخدرات في أوساط الأسر المعيشية.

٤٥- ويظل أمن المدن احدى الأولويات الرئيسية في البرازيل. وقد دعم اليوندسيب الارتقاء بالمرافق التعليمية للأكاديمية الوطنية للشرطة، ومن ضمنه تركيب معدات حاسوبية جديدة وشراء مقتنيات للمكتبة. وتم على مدى العام تدريب ١ ٠٠٠ رجل شرطة اتحادي جديد و ٢ ٠٠٠ من ضباط انفاذ القوانين في الولايات. ويجري وضع نظام لمراقبة السلائف؛ كما تم بالفعل وصل ١٠٢ وحدة شرطة اتحادية بالمقر في برازيليا. وتلقى ثمانون من رجال الشرطة وكبار ضباط الشرطة تدريبيا على تسجيل السلائف ومراقبتها.

٤٦- وفي كولومبيا، تواصل التدريب على الفحص الميداني الخاص بمراقبة السلائف؛ وتم تدريب نحو ٢٢٠ موظفا في مجالات واسعة من مجالات العدالة الجنائية ومراقبة المخدرات. وفي اكوادور، قدم الدعم في شكل تدريب مدعين عامين وتوفير معدات. وفي بوليفيا، تلقى نحو ٢٠٠ ضابط تدريبا على مكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات.

٤٧- وأدى اليوندسيب دورا مهما بوصفه عاملا محفزا في دعم البلدان الآندية في جهودها للقضاء على الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا أو الحد منها على نحو ملموس ولاحتواء الاتجاه الناشئ المتمثل في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون. وتتطلب الاستدامة الطويلة الأجل لبرامج الحد من الكوكا دعم الصناعات الزراعية المجدية تجاريا والاستخدام الرشيد للموارد الحراجية والتركيز على حفظ التربة. وفي عام ٢٠٠٢، دعم اليوندسيب عدة مشاريع رئيسية ترمي إلى بناء المؤسسات وتنفيذ برامج نموذجية للتنمية البديلة بالتعاون مع الحكومات والبلدان المانحة وسائر الأطراف المهتمة.

٤٨- وفي بوليفيا، أثمر دعم اليوندسيب لتنمية المحاصيل البديلة والتدريب المهني والمنشآت الصغرى نتائج ملموسة. وفي اختبارات تجريبية، تلقى أكثر من ٢ ٠٠٠ أسرة من أسر الفلاحين المساعدة في ادارة شؤون الأراضي في اطار خطط اعادة تحريج ونظم زراعة حراجية سليمة من الناحية الايكولوجية. ونتيجة لذلك، فانه يحصد أكثر من ثلثي الأخشاب المسوّقة في منطقة تشاباري من غابات مدارة. وتلقت ٢ ٣٦٢ أسرة أخرى تدريبا في مواضيع ذات صلة. وتم توفير اعتمادات متجددة لشراء مدخلات لمشاريع صغرى كثيرة تدير العديد منها جماعات نسائية وشباب. وتم توفير تدريب مهني لأكثر من ٢ ٦٠٠ شخص في مختلف الميادين من أجل الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة عن طريق تعزيز سبل كسب العيش البديلة.

٤٩- وفي كولومبيا، استمر تقديم المساعدة إلى ٣ ٠٠٠ أسرة زراعية مرتبطة بثماني منظمات مختلفة من منظمات المزارعين في مجال انتاج وتسويق المحاصيل، والثروة الحيوانية، والمنتجات الأخرى التي توفرها برامج التنمية البديلة. وتم التوصل إلى اتفاقات مع سلاسل

رئيسية لمحلات الخدمة الذاتية ومع شركات خاصة بهدف بيع منتجات هذه البرامج. وبعد اعتماد هذه المبادرات، تم توقيع اتفاقات مع المزارعين تقضي بالخفض الطوعي لزراعة شجيرة الكوكا.

٥٠- وفي بيرو، قدمت مساعدة في مجال التنمية البديلة إلى ٢١ منظمة مزارعين في ٨ مناطق تزرع الكوكا، بحيث شملت ٩٠٠ ٨ أسرة. وتضمن هذا الدعم خدمات ارشاد زراعي وخدمات تسويقية لطائفة متنوعة من المنتجات، تشمل البن والكاكاو وزيت النخيل ولب النخيل والفواكه المدارية وتربية الماشية، وكذلك توفير مدخلات زراعية. ووصل اجمالي مساحة الأراضي التي تنتج فيها محاصيل بديلة إلى ٣٤٠ ٤ هكتارا. كما بدأ البرنامج مؤخرا في صوغ أنشطة استرشادية في الادارة الحراجية وانتاج المصنوعات اليدوية. ومن الأسباب الرئيسية لقصص النجاح هذه ما يبذل من جهود لتعزيز التعاونيات ومرافق التجهيز، الا أن هذه الانجازات تظل هشة، فضلا عن أن استدامتها ستكون معرضة للخطر، ما لم تستكمل المؤسسات الانمائية العمل الذي يروجه اليوندسيب.

٥١- وفي بوليفيا وبيرو وكولومبيا، اكتمل تطبيق نظم رصد المحاصيل غير المشروعة، ونتجت عن هذه النظم بيانات مهمة. وفي بوليفيا، تم اصدار الخريطة الأولى لمحصول الكوكا لاقليم اليونغاس؛ وتم تقديم دورات تدريبية على نظم المعلومات الجغرافية وعلى استخدام برامجيات الاستشعار عن بعد. وفي بيرو وكولومبيا دعم اليوندسيب نظامين لرصد المحاصيل غير المشروعة، نتجت عنهما أرقام عن انتاج محاصيل الكوكا غير المشروعة لعام ٢٠٠١ باستخدام الصور الساتلية. وفي كولومبيا، يجري بذل الجهود لاستحداث منهجية لاستخدامها في كشف زراعة خشخاش الأفيون وقياس غلة المحاصيل غير المشروعة.

ثالثا- الأنشطة المواضيعية والأنشطة الأخرى

ألف- الانضمام للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

في حين قطعت أشواط كبيرة في مجال التعاون الدولي في اطار المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، التي باتت الآن تحظى بانضمام عالمي تقريبا، ما زال هناك عدد من الدول لم يصدق بعد على جميع تلك المعاهدات الثلاث. ويقتضي من الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ أن تسن وتنفذ أحكاما لمكافحة الأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة، مثل غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات. ومازال هناك قدر كبير من العمل لا بد من القيام به من أجل الاستخدام العملي لتلك التدابير ولاحراز النجاح في ملاحقة الجماعات الاجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالمخدرات. ومن الضروري أن تنفذ المزيد من الدول تشريعاتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال، من أجل تجميد وضبط ومصادرة موجودات الجماعات الاجرامية. وقد أفادت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقييمها لتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، بأن العديد من الدول تحتاج إلى مزيد من المساعدة في هذه المجالات. كما أشارت الهيئة إلى الصعوبات التي يواجهها العديد من الدول في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات.

٥٢- أحرز قدر كبير من التقدم في تنفيذ المعاهدات. ومن خلال برنامجه للمساعدة القانونية، واصل اليوندسيب مساعدة الحكومات على أن تصبح أطرافا في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وعلى تنفيذ أحكام هذه المعاهدات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، كانت المعاهدات قد حظيت بانضمام الحكومات اليها على نطاق عالمي تقريبا، ومن الممكن توقع مزيد من التقدم في هذا الصدد. ومنذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين في عام ١٩٩٨، أصبحت ١٩ دولة أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨،[٢] مما أوصل عدد الأطراف في هذه الاتفاقية إلى ١٦٦ دولة، بالاضافة إلى الاتحاد الأوروبي؛ كما أصبحت ١٧ دولة أطرافا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١[٣] وفي هذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢،[٤] مما أوصل عدد الأطراف فيها إلى ١٧٩ دولة؛ وأصبحت ١٥ دولة أطرافا في

اتفاقية المؤثرات العقلية ١٩٧١،[٥] مما أوصل عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إلى ١٧٢ دولة.

٥٣- وبمساعدة تبرعات تلقاها، وفر اليوندسيب لعدد كبير من الدول مساعدة قانونية عالية النوعية في صوغ تشريعات لمكافحة المخدرات، بما في ذلك تشريعات لمراقبة السلائف وتشريعات لمكافحة غسل الأموال. وتم تدريب أكثر من ٤٠٠ ٢ من القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين. وتم تحديث قوانين اليوندسيب النموذجية كما تم وضع تشريع نموذجي جديد لكي يستخدم في البلدان التي تسير على سنن الشريعة الاسلامية. وقامت المكتبة القانونية الحاسوبية، التي تستخدم بكثافة، بتعميم التشريعات الوطنية لمكافحة المخدرات على الحكومات وعامة الجمهور. ووفر المستشارون القانونيون الأقاليميون التدريب والمساعدة التقنية في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى. واعتمد موجهون لمساعدة المدعين العامين على استحداث أفضل الممارسات في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، ومصادرة الموجودات، وتقصي حالات مرتكبي جرائم تعاطي المخدرات.

٥٤- وتركز الخدمات الاستشارية القانونية في الوقت الحاضر على مساعدة الدول على تطبيق الأدوات القانونية التي تتيحها التشريعات المتصلة بالمعاهدات. وللأدوات القانونية مجال انطباق واسع يتجاوز حدود الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات، وهي تساعد الدول في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والارهاب. وتشمل برامجيات جديدة يجري وضعها برامجيات تنتج طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة وتساعد في ادارة قضايا الملاحقة القانونية وفي تقصي الحالات فيما يتعلق بمعالجة مرتكبي جرائم المخدرات. وتعين هذه الأدوات على تقليص تراكم أعباء المحاكم وتحسين نوعية العدالة.

٥٥- ويتولى اليوندسيب أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فيساعدها على رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، في تعاون وثيق مع الحكومات. كما استفاد العمل الفني الذي تضطلع به الهيئة من المساعدة التي يقدمها اليوندسيب ومن برامج التعاون التقني والمكاتب الميدانية، في ترويج التقارير السنوية للهيئة وفي توفير الدعم لبعثات الهيئة. وقد ساعد اليوندسيب في تنظيم مائدتين مستديرتين عن مراقبة السلائف في أفريقيا وآسيا الوسطى، تم فيهما التوصل إلى اتفاق بشأن اجراءات عملية موحدة لمنع تسريب الكيماويات السليفة.

باء- خفض الطلب

ما زال مستوى تعاطي المخدرات عند حدود عالية غير مقبولة، انما ثمة اشارة ايجابية واحدة حيال ذلك وهي أن الدول الأعضاء باتت تولي بصورة متزايدة أولوية لخفض الطلب من خلال اتباع نهج متوازن لمعالجة مشكلة المخدرات. وقد دعي اليوندسيب إلى توفير الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل للاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وفي تيسير تبادل أفضل الممارسات، وفي تعزيز القدرات على جمع البيانات عن تعاطي المخدرات، وفي مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات والوقاية من انتقال الايدز وفيروسه المرتبط بتعاطي المخدرات.

٥٦- من خلال البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، تم تحسين قدرات الحكومات على جمع البيانات، وذلك عن طريق تعميم ممارسات منهجية سليمة. وأنشئ موقع على شبكة الويب لتيسير الوصول إلى موارد منهجية وموارد معلومات ذات صلة. ونشر تقرير يتضمن توصيات لصانعي السياسات والأخصائيين استنادا إلى استعراض عالمي للنهج والدروس المستفادة في الوقاية من تعاطي المخدرات. وتواصل بناء القدرات لأنشطة جمع البيانات بتوجيه من المستشارين الاقليميين المعنيين بعلم الأوبئة؛ وقد شملت هذه المبادرات استقصاءات في المدارس في منطقة الكاريبي، ودراسات وطنية لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات في آسيا الوسطي وجنوب غربي آسيا، والتدريب على أساليب فعالة من حيث التكلفة لتقدير مدى تفشي تعاطي المخدرات في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا.

٥٧- وتضم الشبكة العالمية للشباب من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات في الوقت الراهن ١٠٠ جماعة من أكثر من ٤٠ بلدا. وقد تم تنظيم اجتماعات مواضيعية لتحديد الممارسات الجيدة في شتى مجالات المواضيع، من قبيل استخدام الرياضة والانترنت والتقنيات الأترابية. واشتركت في هذه الاجتماعات مجموعات مستهدفة، كمجموعات الشباب المنتمية لأقليات اثنية والطلاب فضلا عن الشباب من متعاطي المخدرات بالحقن. وأنشئ موقع على شبكة الويب ليوفر خلاصة وافية للموارد وقواعد البيانات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

٥٨- وقامت المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من اساءة استعمال المواد بتقديم المساعدة التقنية إلى أكثر من ١٠٠ منظمة محلية، أكثرها منظمات غير حكومية، في الاتحاد الروسي وبيلاروس وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وتايلند والفلبين وفييت نام وزامبيا.

وقدمت المساعدة في تخطيط وتنفيذ وتقييم الأنشطة القائمة على المجتمع المحلي بشأن الوقاية من تعاطي مواد الادمان بين الشباب.

٥٩- وتبادل اليوندسيب المعلومات ووفر الارشادات بشأن استراتيجيات لعلاج متعاطي المخدرات واعادة تأهيلهم تدمج فيها الخيارات الصحية والاجتماعية الأوسع. وبهدف مساعدة البلدان على الارتقاء بخدماتها للمعالجة واعادة التأهيل، تم اصدار الأنموطات الثلاث الأولى لـ "مجموعة أدوات" بشأن المعالجة من تعاطي المخدرات. وواصل البرنامج دعم أنشطة شتى ترمي إلى المساعدة على توسيع وتنويع خدمات المعالجة من تعاطي المخدرات في الاتحاد الروسي والأردن وأوكرانيا وباكستان وبيلاروس وجمهورية ملدوفا وجنوب أفريقيا ومصر وكذلك بلدان آسيا الوسطى.

٦٠- وواصل اليوندسيب ادراج الوقاية من الهيف/الايدز في أعماله الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات باستهداف متعاطي المخدرات بالحقن. وتم الاضطلاع بتقييم مواضيعي لأنشطة اليوندسيب في الاتحاد الروسي والبرازيل وتايلند وميانمار. وشملت التوصيات الرئيسية في هذا الصدد الحاجة إلى تعزيز قدرة اليوندسيب على اعداد المساعدة التقنية وتوفيرها ورصدها بالنسبة للمشاريع الخاصة بالهيف/الايدز التي تستهدف تعاطي المخدرات بالحقن، والحاجة إلى تركيز أوضح، ولا سيما في الصين والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، حيث تشكل ظاهرة تعاطي المخدرات بالحقن احدى الطرائق الرئيسية لانتقال الهيف. وبوصفه الوكالة التي تتولى الدعوة إلى اجتماعات اليونيدز التي تتناول الأعمال المشتركة بين الوكالات في مجال تعاطي المخدرات بالحقن، كلف اليوندسيب جهة لاجراء تقييم للمساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة إلى الحكومات في هذا المجال. وقد تم تعميم تقرير يتضمن الاستنتاجات التي خلص اليها التقييم على جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٦١- ومن أجل توعية الأطفال بالمخاطر المترتبة على المخدرات غير المشروعة، أنتجت حملة اليوندسيب المعروفة بـ"دور الرياضة في المخدرات" ثمانية اعلانات تلفازية واذاعية تبرز نجوما من اللاعبين الرياضيين وهم يتحدثون ضد تعاطي المخدرات. وأتاح موقع اليوندسيب على شبكة الويب لأكثر من ٢ مليون زائر فرص الوصول إلى بيانات هامة مستمدة من البحوث والتحاليل بشأن معالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات، وكذلك معلومات عن الوقاية من تعاطي المخدرات وعن التوعية في هذا المجال.

جيم- قمع الاتجار بالمخدرات؛ والبحوث

تشمل مبادرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بخفض العرض طائفة واسعة من التدابير تشمل اسداء المشورة وتقديم المساعدة وتنفيذ المشاريع في مجالات التنمية البديلة، ورصد المحاصيل غير المشروعة، والتعاون على انفاذ القوانين، والدعم العلمي، ومكافحة غسل الأموال، ومراقبة السلائف. وما زال التعاون بين أجهزة انفاذ القوانين، ولا سيما تبادل المعلومات العملياتية عن شبكات الاتجار بالمخدرات، والتعاون عبر الحدود موضوعين يمثلان تحديا رئيسيا. وينصب تركيز خاص على تحديد وترويج أفضل الممارسات وتيسير التعاون على المستوى الوطني والاقليمي والدولي بين سلطات انفاذ القوانين. أما التهديدات الماثلة في الاتجار بالمخدرات فكثيرا ما لا تفهم بصورة كافية. وبالاضافة إلى ذلك، يقدم الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال تقارير تفصيلية وتقييمات تتناول الاتجاهات الراهنة.

وتستخدم المنظمات الارهابية والجماعات الاجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات وسائر الجماعات الاجرامية المنظمة نفس التقنيات لغسل الأموال التي تستخدمها في تمويل أنشطتها. وقد أصبح التحدي الذي يواجه الحكومات في هذا الصدد متزايد الالحاح على الدوام. ويحتاج العديد من الدول إلى المساعدة من أجل ارساء الاطار التشريعي وأدوات تحقيقه مثل انشاء وحدات للاستخبارات المالية لمكافحة غسل الأموال. كما تحتاج إلى آليات أخرى لتنفيذ التشريعات الوطنية. وقد أحرز الكثير من التقدم في اعتماد التشريعات الوطنية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله من أجل تنفيذ القوانين تنفيذا فعالا.

٦٢- واصل اليوندسيب تولي أمانة الهيئات الفرعية التابعة للجنة مكافحة المخدرات (أي اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل الأخرى ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط والاجتماعات الاقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات)، التي تؤدي دورا مهما في تعزيز التعاون الاقليمي الرامي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٦٣- وقام اليوندسيب، في تنسيق وثيق مع الأجهزة ذات الصلة المعنية بانفاذ قوانين المخدرات (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمنظمة العالمية للجمارك، ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول))، بدعم مبادرات انفاذ القوانين عبر الحدود. ونتيجة لذلك،

ازدادت مضبوطات المخدرات في عدة مناطق، وأبرزها في جنوب شرقي آسيا وآسيا الوسطى. وتم توفير أشكال شتى من المساعدة التقنية في مجال انفاذ القوانين للحكومات في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية، بهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم عبر الحدود المتصلة به. وتم توفير هذه المساعدة في مجالات من قبيل مراقبة السلائف، واستحداث نظم استخبارات، وتعزيز التعاون العملياتي بين أجهزة انفاذ القوانين من خلال تحسين تبادل الاستخبارات، وتوفير معدات العمليات.

٦٤- وفيما يتعلق بالتدريب، شجع اليوندسيب تدريب الموظفين المعنيين بانفاذ قوانين المخدرات وساهم في اعداده. كما صمم برنامجا تدريبيا حاسوبيا طبق بنجاح في ستة بلدان في جنوب شرق آسيا. وبدأ العمل على تطبيق البرنامج في مراكز تدريب في بلدان أخرى، كالأكاديمية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، التي أخذت على عاتقها مهمة تدريب ضباط من البلدان المجاورة وأفغانستان.

٦٥- وبفضل الدعم المقدم من اليوندسيب تمكن محللو العقاقير من استبانة العقاقير غير المشروعة وسلائفها على نحو يعول عليه، وتمكنت سلطات انفاذ القوانين والسلطات الصحية من الحصول على خدمات وكذلك خبرات فنية يعول عليها في مجال اختبار المخدرات لتيسير التحقيقات. وفي عام ٢٠٠٢، واصل اليوندسيب انتاج وتوزيع مجموعات أدوات الفحص الميدانية من أجل الكشف السريع عن المخدرات غير المشروعة وسلائفها. وأدى استخدام هذه المجموعات إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات، مثل أكبر عملية ضبط كوكايين تمت حتى الآن في جنوب أفريقيا.

٦٦- وقدمت المساعدة التقنية إلى بلدان في أمريكا الوسطى والى مراكز تعاونية للتدريب على أعمال المختبرات في جميع أنحاء العالم. وتم تدريب موظفي مختبرات من بلدان آسيا الوسطى على تحليل المخدرات والتحليل الكيميائي. وأرسلت معايير مرجعية وأدلة ومبادئ توجيهية علمية إلى نحو ٢٠٠ مختبر على نطاق العالم. ومن أجل توفير فهم أفضل للخطر الماثل في المنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما الميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (MDMA، المعروف عموما بالاكستاسي)، نظم اليوندسيب اجتماعا لفريق خبراء معني بفهم الصنع غير المشروع للإكستاسي. ومن المقرر أن ينشر قريبا دليل عن نهج تحليلية لفحص المواد الإكستاسية.

٦٧- ومن خلال برنامجه العالمي لرصد المحاصيل غير المشروعة، وفر اليوندسيب المساعدة التقنية من أجل استحداث نظم لرصد المحاصيل في البلدان المتأثرة بزراعة المحاصيل غير

المشروعة. وفي عام ٢٠٠٢، وفر اليوندسيب تقديرات يعول عليها ومتسمة بالشفافية بشأن انتاج المخدرات غير المشروعة في البلدان الرئيسية المنتجة للكوكا والأفيون.

٦٨- وتسعى أنشطة اليوندسيب البحثية إلى توفير فهم أفضل لمشكلة المخدرات العالمية عن طريق اجراء تحليلات احصائية وتحليلات للأحوال، ودعم العمليات والسياسات، والاضطلاع ببرنامج للمنشورات. وقد نشر التقرير السنوي المعنون الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة، ٢٠٠٢،[٦] متناولا انتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بصورة غير مشروعة. والعمل جار في الوقت الراهن على اعداد التقرير العالمي عن المخدرات الثالث الذي من المقرر نشره في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونشر في عام ٢٠٠٠ مجلد من عددين لـ نشرة المخدرات، حول موضوع "انتهاج سياسات دينامية بشأن العقاقير: فهم أوبئة تعاطي العقاقير والحد من انتشارها".[٧]

٦٩- وفي عام ٢٠٠٢، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اضطلاعه بمهام جهة الاتصال في منظومة الأمم المتحدة بشأن التعامل مع غسل العوائد المتأتية من أنشطة الاتجار بالمخدرات وسائر الأنشطة الاجرامية المنظمة. كما واصل تقديم المساعدة إلى الدول في مجال انشاء وحدات الاستخبارات المالية واعتماد التشريعات الوطنية، وذلك من خلال رعاية البرامج وتدريب أعضاء السلطة القضائية وموظفي انفاذ القوانين والمؤسسات الرقابية. واعتمد موجهون في دول شرقي الكاريبي وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي عدد من بلدان جزر المحيط الهادئ التي توجد فيها مرافق مصرفية لااقليمية وذلك للعمل مع السلطات المعنية على ملاحقة الموجودات ومصادرتها. وعمل البرنامج على نحو وثيق مع فرقة العمل للاجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، ومجموعة ايغمونت، وصندوق النقد الدولي، وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالاجراءات المالية.

دال- التعاون بين الوكالات

٧٠- في حين واصل اليوندسيب الترويج لمراعاة قضايا المخدرات في عمل سائر الوكالات، فقد أحرز تقدما أيضا في تقديم دعم منسق لتنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). ومن بين فرق العمل المنشأة لغرض تناول الأهداف الانمائية للألفية، يضطلع اليوندسيب بعضوية الفرقة المعنية بالقضاء على الفقر وبالنمو الاقتصادي، التي تتصدى لمسائل من قبيل حقوق الانسان، والحكم والادارة، والمخدرات، والجريمة. وبناء على نتاج دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، وفي اطار

متابعة تنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، سيسعى اليوندسيب إلى جعل مسائل مكافحة المخدرات جزءا لا يتجزأ من مسألة الأمن والتنمية.

رابعا- استنتاجات

٧١- خلال عام ٢٠٠٢، واصل اليوندسيب أداء دور حافز في دعم العمل المستمر على مكافحة مشكلة المخدرات، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن خلال شبكة المكاتب الميدانية التابعة له، اضطلع بطائفة واسعة من أنواع المساعدة التقنية في مجالات شملت الحد من عرض المخدرات غير المشروعة، وقمع الاتجار بالمخدرات، والوقاية من تعاطي المخدرات. ودعم اليوندسيب تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والجهود الرامية إلى تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وبما يتوافر لديه من خبرة فنية تقنية، دعم اليوندسيب الدول الأعضاء في احراز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى اتباع نهج متوازن في التصدي لمشكلة المخدرات. ومن أجل أن يتمكن اليوندسيب من مواصلة أداء دوره، ينبغي للجنة، بوصفها هيئته الحاكمة، أن تضمن تزويد مشاريعه وبرامجه بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به. وقد اعتمد البرنامج مبادرات ادارية جديدة لتحسين التشكيل العام للموارد/التنفيذ، الذي سيتعزز بدوره عن طريق الأولويات العملياتية التي تم وضعها حديثا. وستوفر هذه الأولويات مبادئ توجيهية لاطار مشترك يستخدم للعمل على بلوغ الهدف المتمثل في مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والارهاب في سياق التنمية المستدامة.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أفغانستان: مسح الأفيون، ٢٠٠٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XI.5).

(٣) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.O2.XI.9.

(٧) نشرة المخدرات، المجلد الثالث والخمسون، العددان ١ و ٢ (٢٠٠١)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.O2.XI.6).